

Distr.: General
18 September 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون
البند ٧٣ من جدول الأعمال
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية
التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث،
بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي
الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

أُعد هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ١٢٩/٧١، وهو يقدم لمحة عامة عن البيئة الأمنية العالمية والتهديدات الأمنية الحالية وآثارها على موظفي الأمم المتحدة، وعن استجابة المنظمة لتلك التحديات. وهو يتضمن أيضا تحليلا للاتجاهات الناشئة في مجال الأمن وآثارها على موظفي الأمم المتحدة. ويسلط التقرير الضوء على الجهود التي تبذلها إدارة شؤون السلامة والأمن للاستجابة للطلب المتزايد على الخدمات الأمنية. ويختتم التقرير بملاحظات وتوصيات لكي تنظر فيها الجمعية.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٢٩/٧١ إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثانية والسبعين تقريراً شاملاً عن آخر المستجدات بشأن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة وعن تنفيذ القرار. وطلبت أيضاً إلى الأمين العام أن يُضمّن تقريره تقييماً لآثار المخاطر المحدقة بسلامة وأمن هؤلاء الموظفين، ولوضع سياسات منظومة الأمم المتحدة واستراتيجياتها ومبادراتها في ميدان السلامة والأمن ولتنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات والمبادرات والنتائج التي تسفر عنها.

٢ - ويغطي هذا التقرير فترة الأشهر الـ ١٨ الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧. وهو يقدم لمحة عامة عن البيئة الأمنية العالمية والتهديدات والمخاطر والتحديات الأمنية الحالية التي تواجه موظفي الأمم المتحدة^(١)، وعن استجابة المنظمة لتلك التهديدات، وعن التحديات الاستراتيجية التي تواجهها المنظمة، ويختتم بمقترحات بشأن سبل المضيّ قدماً.

ثانياً - التهديدات الأمنية التي يتعرّض لها موظفو الأمم المتحدة

ألف - البيئة الأمنية العالمية

٣ - أصبحت البيئة الأمنية العالمية في تعقيد متزايد. ومن غير المرجح أن يتحسن ذلك في المستقبل القريب مع استمرار وجود مجمل العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يقوم عليها انعدام الأمن.

٤ - وعلى الرغم من أنه تم انتشال ملايين الأشخاص من براثن الفقر، مما خفف من الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية التي يزدهر فيها عدم الاستقرار، فإن عدد النزاعات أخذ في الارتفاع، وهي تدوم لفترة أطول. وهذا أمر كان له أثر مدمر على السكان المدنيين، الذين تضرروا من العنف والتدمير الواسع النطاق للبنية التحتية والخدمات الأساسية، وأسهم في أكبر أزمة هجرة في العالم منذ الحرب العالمية الثانية. وبحلول نهاية عام ٢٠١٦ احتاج نحو ١٣٠ مليون شخص إلى المساعدة في حالات الطوارئ من أجل البقاء على قيد الحياة وتوفير الحماية لهم، وهذه النسبة أكبر بحوالي ٢٠٠ في المائة تقريباً مما كانت عليه قبل عقد من الزمان^(٢).

٥ - وقد استمر الافتقار إلى الحلول السياسية، الذي تغذيه الانقسامات العميقة الدولية أو الإقليمية في زيادة سوء الأوضاع الأمنية في النزاعات التي طال أمدها. وفي بعض المناطق، كان لانعدام الأمن

(١) لأغراض هذا التقرير، يشير مصطلح "موظفو الأمم المتحدة" إلى جميع الموظفين المشمولين بنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، بمن فيهم موظفو منظومة الأمم المتحدة، ومتطوعو الأمم المتحدة، والأفراد العسكريون وأفراد الشرطة الذين يجري نشرهم على أساس فردي في بعثات حفظ السلام أو البعثات السياسية الخاصة، والخبراء الاستشاريون، وفرايدي المتعاقدين، والخبراء المكلفون بمهام، وسائر المسؤولين المعيّنين بموجب اتفاق تعاقدية مباشر مع إحدى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ولا يشير المصطلح إلى الأفراد العسكريين في الوحدات الوطنية أو أفراد وحدات الشرطة المشكلة عند نشرهم مع وحداتهم. ووفقاً لقاعدة بيانات شبكة معلومات مديري الأمن بالأمم المتحدة، فإن نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن مسؤول عن حوالي ١٨٠ ٠٠٠ فرد.

(٢) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، التقرير السنوي لعام ٢٠١٦، متاح على الموقع التالي:

www.unocha.org/sites/unocha/files/2016ochaannualreport.pdf

الغذائي والكوارث الطبيعية تأثير على المجتمعات المحلية التي هي ضعيفة بالفعل بسبب الفقر أو العزل أو التفاوت. واليوم، يتزايد الترابط المتبادل فيما بين النزاعات المسلحة والإرهاب والجريمة المنظمة، حيث يستمر السخط السياسي في التجلي في شكل اضطرابات مدنية، مما يخلق تهديدات متعددة الأوجه ومعقدة. وفي مناطق النزاع، يواجه العاملون في مجال المساعدة الإنسانية قيوداً حادة، بما في ذلك القيود المفروضة على التنقل، والترويع، والهجمات المباشرة من خلال القصف الجوي أو إطلاق النار العشوائي في تجاهل تام للمبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي. وكان مستوى العنف الذي يؤثر على الموظفين الطبيين والمرافق الطبية مثيراً لقلق بالغ (انظر S/2017/414). وتضع هذه العوامل ضغوطاً استثنائية على الأمم المتحدة وعلى الأوساط الإنسانية عندما تضطلع بعمليات وتنفيذ برامج لتوفير الإغاثة والدعم في البيئات الخطيرة والمعقدة.

٦ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن مناطق جديدة من العالم قد تأثرت بالتطورات الأمنية الهائلة. ففي أمريكا الجنوبية، جرت احتجاجات عنيفة في خضم تدهور الأحوال الاقتصادية، وسجلت بعض البلدان أيضاً زيادة حادة في الجرائم العنيفة. وفي أوروبا الغربية، كشفت سلسلة من الهجمات الإرهابية عن الطبيعة الدائمة للتهديد الذي يشكله التطرف، التي تفاقمت بسبب عدم المساواة والإيديولوجيا. وفي غرب أفريقيا، رغم أن الإصلاحات السياسية والمؤسسية أدت إلى تحسين البيئة وخلقت الظروف لمغادرة بعثات حفظ السلام، فإن المنطقة لا تزال هشة وعرضة لاعتداءات المتطرفين، كما اتضح في بوركينا فاسو وكوت ديفوار. وتواصل الجماعات المتطرفة استهداف الفئات الضعيفة في المناطق التي لا تزال الحكومة لا تحكم سيطرتها عليها، مما يوجد مطالب جديدة في الأماكن النائية، من قبيل حوض بحيرة تشاد. وفي بعض المناطق في جنوب شرق آسيا، حافظت جماعات متطرفة عنيفة محلية وعابرة للحدود الوطنية على موطن قدم راسخ، بينما استمرت النزاعات المحلية المديدة في دفع السكان إلى النزوح في خضم أخطار بوقوع كوارث طبيعية.

٧ - وعلى الرغم من النكسات، تحتفظ الجماعات المتطرفة بنطاق عمليات واسع في جميع أنحاء العالم، مع تكيفها مع الضغوط الدولية. ولا يزال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وتنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة لهما تشكل تهديداً حاداً على الصعيد العالمي. ولا تزال حركة الشباب وجماعة بوكو حرام تشكل تهديدات إقليمية خطيرة في أجزاء من أفريقيا على الرغم من استمرار العمليات العسكرية. وعلى الرغم من أن تنظيم الدولة الإسلامية في الآونة الأخيرة فقد سيطرة كبيرة على الأراضي، فقد أثبت قدرة على الصمود عن طريق نقل المقاتلين إلى مناطق نزاع أخرى أو إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية، وعن طريق طمس الروابط بين المجموعات. وتجلى هذا في الهجمات الإرهابية المتعددة التي وقعت في عدد من البلدان في أوروبا وأفريقيا. وكانت الهجمات التي نفذت في أماكن العبادة أو الأماكن العامة الأخرى أو الأماكن المأهولة بالسكان، من قبيل الشوارع والمرافق الصحية والفنادق وقاعات الحفلات الموسيقية وقطارات الأنفاق والمطارات، تهدف إلى تعظيم أعداد الإصابات وتأجيج الخوف على الصعيدين المحلي والعالمي. وفي حين أن بعض هذه الهجمات كان ذا طبيعة معقدة، فإن الكثير منها لم تكن كذلك، ومع ذلك كان لها أثر كبير، نظراً لأن الجماعات الإرهابية قد شجعت أتباعها على استخدام مجموعة واسعة من الأساليب، بما في ذلك استخدام السكاكين واستخدام المركبات لدس المشاة والقيام باقتحام المكاتب والاعتداءات المسلحة، وتفجير أجهزة تفجير مرتجلة ومحمولة في السيارات المفخخة وبواسطة الأشخاص، والاختطاف وأخذ الرهائن.

٨ - وفي تطور يبعث على القلق، استأنف تنظيم الدولة الإسلامية مؤخرا تحريض أتباعه، من خلال الدعاية التي يقوم بها، على شن هجمات على المرافق الدبلوماسية الدولية والموظفين الدبلوماسيين الدوليين. وفي حين كان هناك نقص ملحوظ في الدعاية المناهضة للأمم المتحدة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٦، عاد تنظيم الدولة الإسلامية إلى اعتبار المنظمة هدفا من خلال منافذه على وسائل التواصل الاجتماعي.

باء - الحوادث الأمنية التي تؤثر على نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن^(٣)

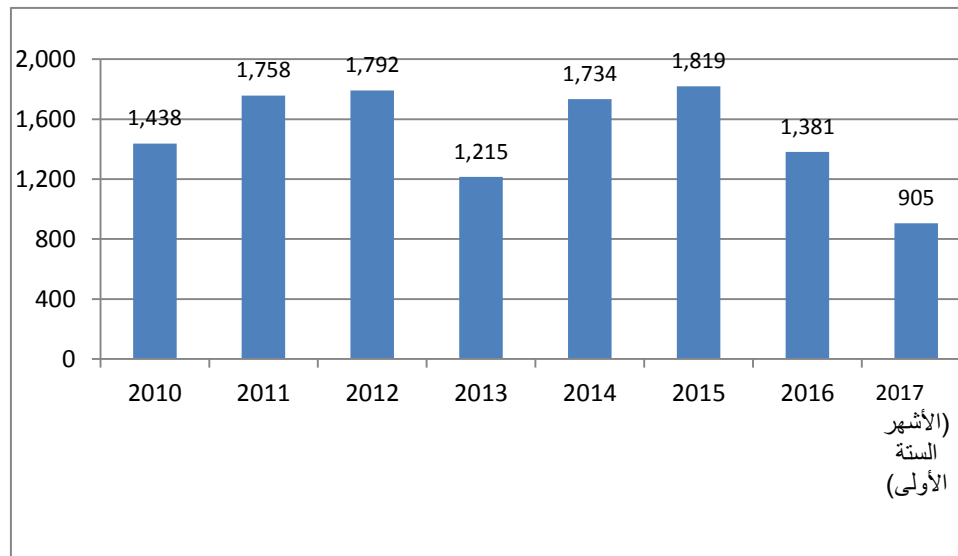
١ - أنواع الحوادث وآثارها على موظفي الأمم المتحدة

الهجمات المباشرة على موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها وأصولها

٩ - على وجه الإجمال، أثرت الحوادث المتصلة بأمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة على ١٣٨١ موظفا من موظفي الأمم المتحدة في عام ٢٠١٦ في مقابل ١٨١٩ موظفا في عام ٢٠١٥ (انظر الشكل الأول). وكان هذا الرقم أقل من متوسط عدد الموظفين المتضررين سنويا على مدى الفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٦ (١٥٩١).

الشكل الأول

موظفو الأمم المتحدة الذين تضرروا من حوادث السلامة والأمن

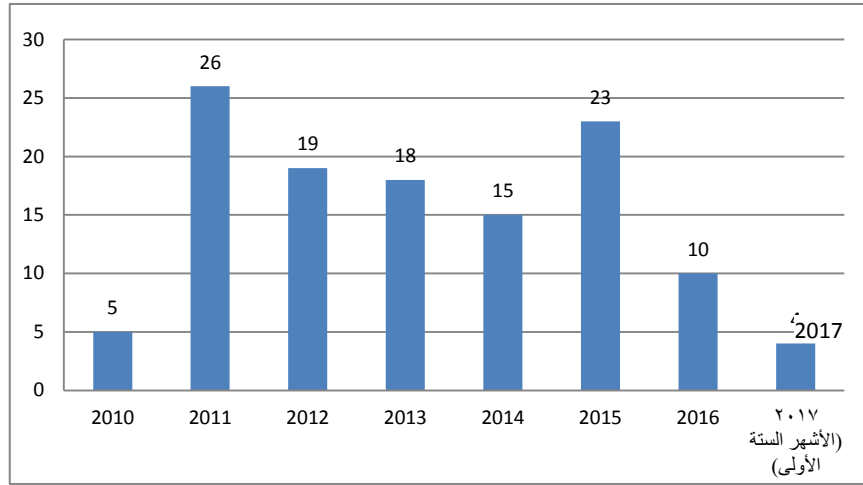


١٠ - أزهقت أعمال العنف المباشرة في عام ٢٠١٦ أرواح ما مجموعه ١٠ من موظفي الأمم المتحدة مقابل ٢٣ في عام ٢٠١٥ (انظر الشكل الثاني). وأصيب سبعون من موظفي الأمم المتحدة بجروح نتيجة لأعمال العنف في عام ٢٠١٦، مقارنة بـ ٩٩ موظفا في عام ٢٠١٥، وهذا أقل عدد للإصابات بين موظفي الأمم المتحدة المدنيين في السنوات الخمس الماضية (انظر المرفق الأول)، على الرغم من زيادة

(٣) يشمل نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التي وقعت على مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة لأغراض الأمن.

عدد موظفي الأمم المتحدة العاملين في بيئات أمنية معقدة. ومع ذلك، ففي الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٧، لقي أربعة من موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك عضوان في فريق خبراء، مصرعهم من جراء العنف.

الشكل الثاني موظفو الأمم المتحدة الذين لقوا مصرعهم من جراء العنف



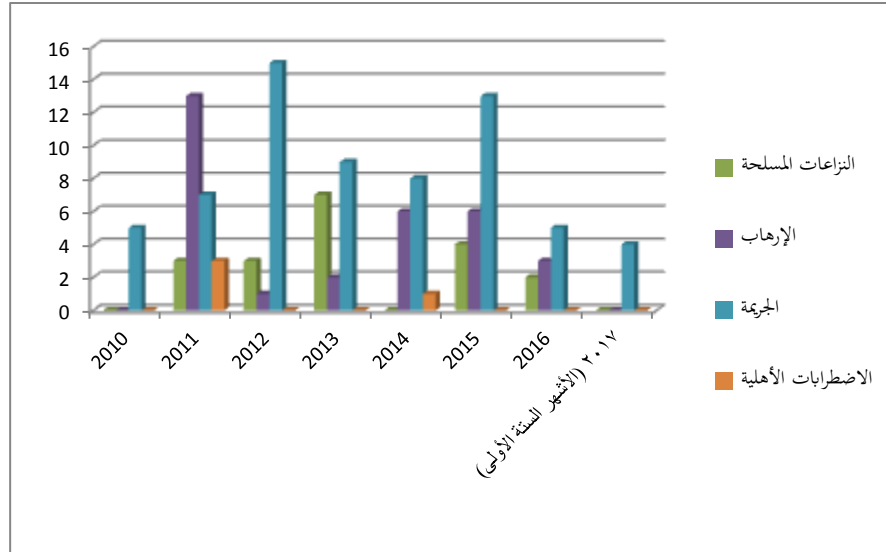
١١ - على النقيض من ذلك، حدثت زيادة كبيرة في عام ٢٠١٦ في عدد الهجمات المباشرة التي شُنّت على منشآت الأمم المتحدة. فقد وقع ٥٦ هجوماً على منشآت الأمم المتحدة في عام ٢٠١٦ مقابل ٣٥ هجوماً في عام ٢٠١٥. ووقعت تلك الهجمات بشكل رئيسي في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهائتي، ومالي، وجنوب السودان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدد الهجمات على المركبات الرسمية للأمم المتحدة لا يزال مرتفعاً، مع وقوع ١٤٦ هجوماً في عام ٢٠١٦ بالمقارنة مع ١٥٥ هجوماً في عام ٢٠١٥ (انظر المرفق الثاني). وكانت أغلبية هذه الاعتداءات قد وقعت في أفغانستان والسودان (دارفور)، واليمن.

١٢ - ويشكل انخفاض عدد الإصابات التي تكبدتها الأمم المتحدة بالرغم من ارتفاع معدل الهجمات واستمرار انعدام الأمن تطوراً إيجابياً. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وقع انفجار في منطقة متاخمة لأماكن سكن الأمم المتحدة في كابل، وكان أشد الهجمات فتكا في تلك المدينة منذ عام ٢٠١١. بيد أنه على الرغم من الأثر الكبير الذي خلفه الهجوم على الهياكل الأساسية، لم تقع إصابات خطيرة بين موظفي الأمم المتحدة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، أطلقت قنبلة صاروخية في ليبيا على قافلة للأمم المتحدة. وكان عدم وقوع إصابات بفضل استخدام المركبات المدرعة وتطبيق إجراءات الاستجابة الفورية في الوقت المناسب. وعلى الرغم من أن عوامل عديدة لعبت دوراً في هذا الأمر، فإن هذه الأمثلة تبين تزايد فعالية السياسات والتدابير والإجراءات الأمنية. وعلى الرغم من أن هذا التقدم قد يكون ضعيفاً وقد ينتكس بسهولة، فإنه يؤكد على أهمية الجهود الجماعية التي تبذلها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بهدف تعزيز الجوانب الرئيسية لإدارة الأمن.

١٣ - وفي عام ٢٠١٦، ظلت الجريمة هي السبب الرئيسي للوفيات والإصابات المتصلة بالأمن بين موظفي الأمم المتحدة. فمن بين ١٠ وفيات بسبب العنف في عام ٢٠١٦، لقي خمسة أفراد مصرعهم نتيجة لأعمال إجرامية، ولقي ثلاثة أفراد مصرعهم في هجمات للمتطرفين ولقي اثنان مصرعهما نتيجة للنزاع المسلح (انظر الشكل الثالث والمرفق الثالث).

الشكل الثالث

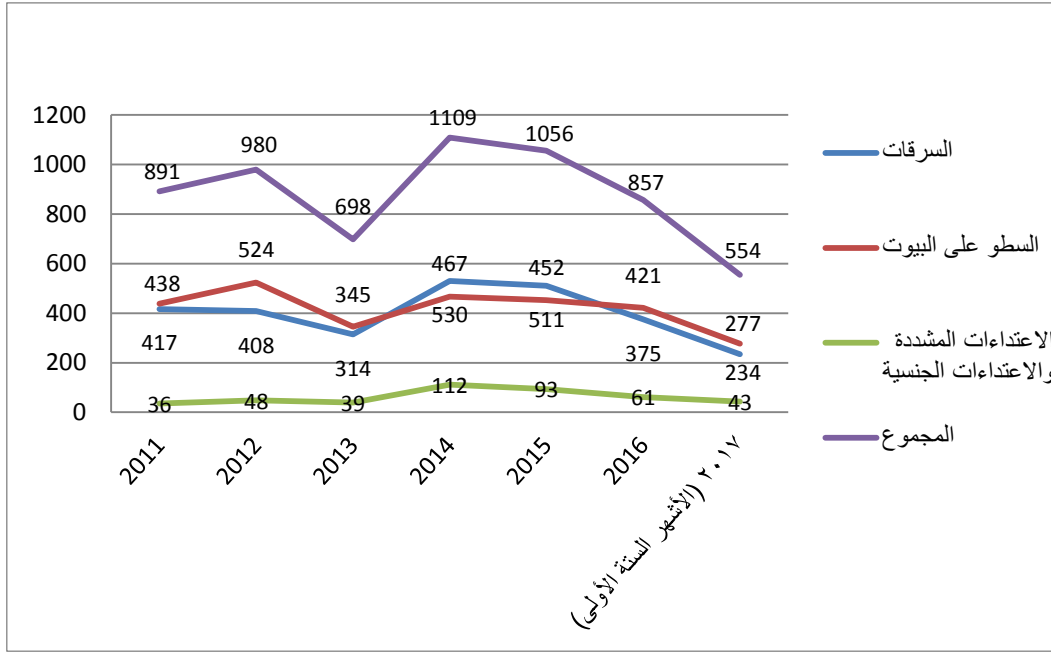
موظفو الأمم المتحدة الذين لقوا مصرعهم، حسب فئة التهديد



الجريمة

١٤ - على الرغم من أن عدد الأعمال الإجرامية التي تستهدف موظفي الأمم المتحدة قد انخفض باطراد منذ عام ٢٠١٤ (انظر الشكل الرابع)، لا تزال الجريمة تشكل السبب الرئيسي للوفيات الناجمة عن أعمال العنف التي تعرض لها الموظفون. وفي السنوات الخمس الماضية، كان ما يبلغ في المتوسط ٥٧ في المائة من الوفيات بين موظفي الأمم المتحدة يعزى إلى جرائم عنيفة. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧، أفاد ٥٥٤ موظفا أنهم قد تأثروا مباشرة بالجريمة، مما يشير إلى أن الرقم بالنسبة للسنة بأكملها سيكون مماثلاً لسنة ٢٠١٦.

الشكل الرابع
موظفو الأمم المتحدة المتضررون من الجريمة، حسب فئات الجرائم



١٥ - من بين موظفي الأمم المتحدة المتضررين من الحوادث الأمنية في عام ٢٠١٦ البالغ عددهم ١ ٣٨١ موظفاً، وقع ٨٥٧ منهم، (٦٢ في المائة)، ضحايا لأعمال إجرامية: اللصوصية والسطو على البيوت والسراقات والاعتداءات المشددة والاعتداءات الجنسية (انظر الشكل الرابع والمرفق الثالث). وفي المناطق التي يكثر فيها النشاط الإجرامي، يمكن للمسؤولين المعيّنين تطبيق تدابير أمن أماكن الإقامة لموظفيهم الدوليين. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أنجزت الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية استعراضاً للتدابير الأمنية لأماكن إقامة الموظفين المعيّنين محلياً وقدمت توصيات في هذا الصدد لتقديم الدعم لهم من خلال التدريب والتقييمات.

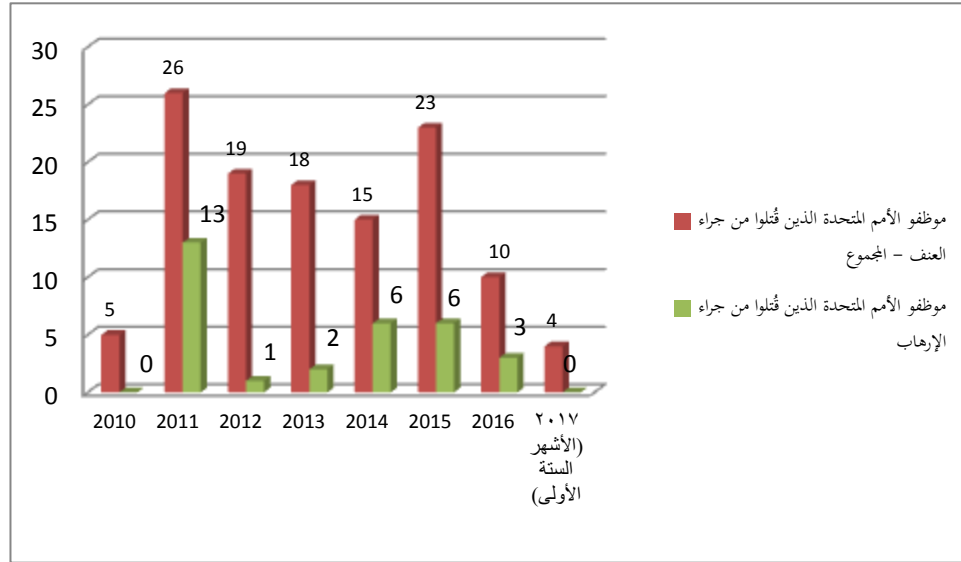
الإرهاب

١٦ - في السنوات الخمس الماضية، ظل عدد موظفي الأمم المتحدة الذين لقوا مصرعهم من جراء أعمال العنف الإرهابية ثابتاً. وانخفضت الإصابات الناجمة عن الإرهاب إلى ثلاث في عام ٢٠١٦، أما القتلى فسقطوا في الصومال وكوت ديفوار. وخلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٧، لم يبلغ عن وفيات في صفوف موظفي الأمم المتحدة نتيجة للإرهاب. بيد أنه يمكن لحادثة أمنية واحدة أن تعكس هذا الاتجاه بشكل كبير، كما اتضح في أبوجا عام ٢٠١١ (انظر الشكل الخامس).

١٧ - وقتل أحد موظفي الأمم المتحدة وأصيب آخر بجروح في هجوم وقع في كوت ديفوار في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٦ أودى بحياة ١٨ شخصا. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، أدى هجوم بمركبة محملة بجهاز متفجرة يدوية الصنع قام به أحد أفراد حركة الشباب استهدف مطعمًا في مقديشو إلى سقوط ١٥ قتيلاً بينهم موظف من موظفي الأمم المتحدة معين محلياً. وكان أيضاً موظفون يعملون في الأمم

المتحدة موجودين في مالي وبوركينا فاسو أثناء الهجومين اللذين وقعا فيهما في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧ و ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، على التوالي، ولكنهم نجوا من دون أن يصابوا بأذى.

الشكل الخامس أفراد الأمم المتحدة الذين لقوا مصرعهم من جرّاء الإرهاب

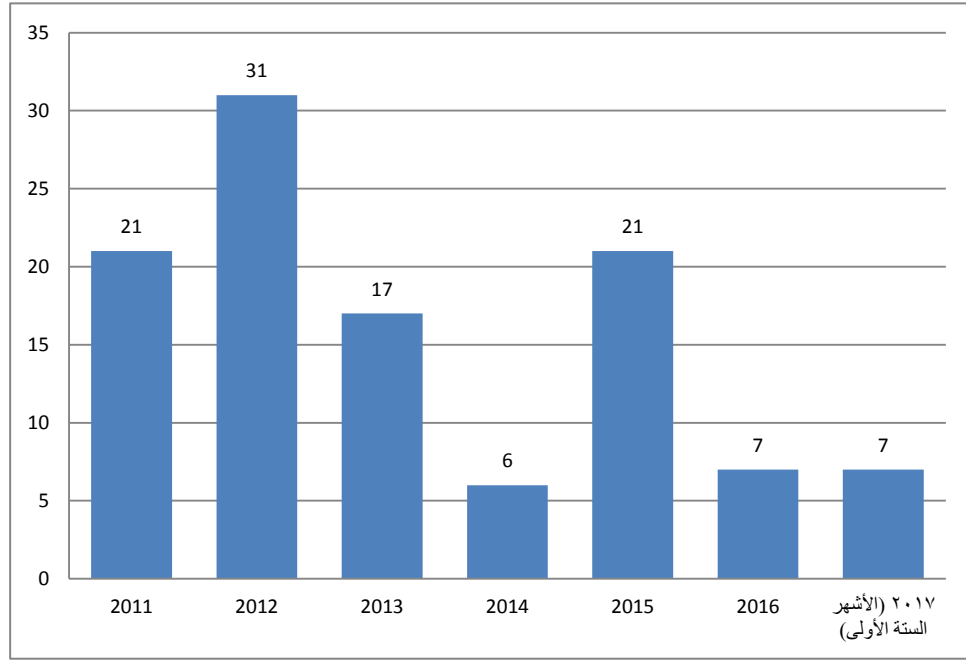


١٨ - في تطور مثير للقلق، باتت الهجمات المعقدة التي تُستخدم فيها مركبات محمّلة بأجهزة متفجرة يدوية الصنع تقتزن بكميات متزايدة من المواد المتفجرة. ففي تموز/يوليه ٢٠١٦، جرى تفجير عبوتين ناسفتين من هذا القبيل على مقربة مباشرة من المطار الدولي في مقديشو، ما أدى إلى سقوط قتيل من موظفي الأمم المتحدة وإصابة اثنين آخرين بجروح. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، انفجرت مركبة تحوي كمية كبيرة من المتفجرات أودت بحياة نحو ٩٠ شخصا ودمرت مبان تقع في الحي الدبلوماسي في كابل. وقد صمدت مباني الأمم المتحدة أمام هذا الهجوم بفضل التحسينات الأمنية التي أُدخلت عليها بعد الحادثة التي وقعت في مجّمع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كابل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وعليه، فإن الاستمرار المستمر في تدابير الأمن المادي، والتدابير المتعددة الأبعاد لإدارة المخاطر، وتحليل التهديدات، والتدريب هي أمور لا غنى عنها في مواصلة منع العنف الإرهابي المتغير باستمرار وفي التخفيف من آثاره.

خطف موظفي الأمم المتحدة

١٩ - في عام ٢٠١٦، وقع سبعة من موظفي الأمم المتحدة ضحية حوادث خطف تطورت لتصبح حالات احتجاز رهائن (انظر الشكل السادس)، وهو ما يمثل انخفاضاً كبيراً مقارنةً بعام ٢٠١٥ عندما حُطف ٢١ موظفاً. وكان خمسة من موظفي الأمم المتحدة المخطوفين السبعة في عام ٢٠١٦ معيّنين محلياً وجميعهم من الرجال. وفي الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٧، حُطف سبعة موظفين، وهو ما يشير إلى أن العدد الإجمالي من عمليات الخطف في عام ٢٠١٧ مرشح لأن يكون أعلى مما كان عليه في عام ٢٠١٦.

الشكل السادس
عمليات خطف موظفي الأمم المتحدة



٢٠ - ما زالت إدارة شؤون السلامة والأمن تواصل هي والمؤسسات المشمولة بنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن بذل جهود لمنع عمليات الخطف من خلال تحسين إدارة المخاطر الأمنية. وقد وضعت الأمم المتحدة سياسات لاتباعها في حالات الخطف، تشمل إجراء المفاوضات ومنع دفع فدية للخطافين. ويُعزى الإفراج عن الرهائن إلى القدرة على إدارة حالات الرهائن التي أنشئت ضمن نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن وإلى الدعم المقدم من الدول الأعضاء.

التخويف والمضايقة

٢١ - خلال السنوات الخمس الماضية، ارتفع عدد حوادث التخويف والمضايقة التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة وبلغ ذروته في عام ٢٠١٥. ومنذ ذلك الحين، أخذ هذا العدد يتناقص باطراد، من ٤٠٥ حالات مبلّغ عنها في عام ٢٠١٥ إلى ٢٣١ حالة في عام ٢٠١٦ (انظر المرفق الأول). وقد يعزى ذلك إلى انخفاض عدد الحوادث المرتبطة بالنشر الأولي لبعثات السلام في مناطق جديدة، وهي الفترة التي يقع فيها معظم هذه الحوادث.

الحوادث المتصلة بالسلامة وحوادث المرور على الطرق

٢٢ - في عام ٢٠١٦، قُتل ١١ من موظفي الأمم المتحدة وأصيب ٩٣ آخرون بجروح نتيجة لحوادث متصلة بالسلامة، مقابل ١٦ و ١٣٠ في عام ٢٠١٥، على التوالي (انظر المرفق الأول). ومن بين هؤلاء قُتل ٩ من موظفي الأمم المتحدة وأصيب ٨٦ بجروح في حوادث مرور على الطرق (انظر المرفق الثالث). ولقي ثلاثة من موظفي الأمم المتحدة حتفهم في حوادث بمركبات رسمية تابعة للأمم المتحدة و ٦ في

حوادث مرور استخدمت فيها مركبات خاصة ووسائل نقل عام^(٤). ومن بين الأفراد الـ ٨٦ الذين أصيبوا بحوادث مرور على الطرق، كان ١٩ يستقلون مركبات رسمية تابعة للأمم المتحدة و ٦٧ يستقلون مركبات خاصة ووسائل نقل عام.

٢٣ - وإضافة إلى ذلك، لقي ٤٢ شخصا غير منتسب إلى الأمم المتحدة حتفهم وأصيب ٣٧١ آخرين بجروح نتيجة لحوادث مرور وقعت لمركبات تابعة للأمم المتحدة. وقد وضعت الأمم المتحدة استراتيجية داخلية للسلامة على الطرق تهدف إلى تقليص عدد حوادث المرور على الطرق بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، انسجاما مع أهداف عقد العمل من أجل السلامة على الطرق.

توقيف واحتجاز موظفي الأمم المتحدة

٢٤ - في عام ٢٠١٦، أُوقِفَ واحتُجز ١٠٢ من موظفي الأمم المتحدة على يد السلطات الوطنية للدول الأعضاء، مقارنةً بـ ٦٩ في عام ٢٠١٥ (انظر المرفق الأول). ويمثل ذلك زيادة كبيرة بنسبة ٤٨ في المائة. وأوقِفَ ٥٣ موظفا آخرين خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٧. وحتى لحظة إعداد هذا التقرير، لا يزال ٢٩ من موظفي الأمم المتحدة قيد الاحتجاز. وتتعلق معظم عمليات التوقيف بمخالفات للقوانين المحلية، بما فيها مخالفات المرور.

الحوادث الأمنية المتصلة بنوع الجنس

٢٥ - تمثل الإناث نسبة تناهز ٤٠ في المائة من جميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في الميدان. وفي عام ٢٠١٦، شكلت الإناث من موظفي الأمم المتحدة نسبة ٣٧ في المائة من جميع الحوادث الأمنية (انظر المرفق الثالث)، وهو ما يشير إلى أن الحوادث الأمنية تؤثر على الموظفين الذكور والإناث بنسبة متساوية تقريبا. وشهدت الاعتداءات الجنسية المسجلة على موظفي الأمم المتحدة ارتفاعا ملحوظا في عام ٢٠١٦ (١٧) وفي الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٧ (١٩). وكانت أغلبية الموظفين المتضررين من الاعتداء الجنسي في عام ٢٠١٦ من النساء (٧١ في المائة).

٢٦ - وبالنظر إلى العدد المتزايد من حوادث التحرش الجنسي والعنف الجنسي المبلغ عنها، واصل نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن والأوساط الأوسع نطاقا العاملة في المجالين الإنساني والإنمائي اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي لانتشار التحرش والعنف الجنسيين في بيئة العمل وتوفير الشروط التي تشجع على الإبلاغ عن هذه الحوادث. ولم يبلغ عن حوادث طالت الموظفين من المثليات والمثليين والمزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وبدأ تدريب ضباط الأمن لتحسين معارفهم وقدراتهم على تحديد هذه الأنواع من الجرائم وأوجه الضعف الخاصة التي يمكن أن تواجه هؤلاء الموظفين في بعض المجالات.

٢ - أمن موظفي الأمم المتحدة المعيّنين محليا

٢٧ - يشكل الموظفون المعيّنون محليا نسبة ٦٦ في المائة من موظفي الأمم المتحدة المتضررين من حوادث السلامة والأمن. ومع أن القسم الأكبر منهم موجود في الميدان، مقارنةً بالموظفين المعيّنين دوليا،

(٤) من بين موظفي الأمم المتحدة التسعة المبلغ عنهم الذين لقوا حتفهم نتيجة لحوادث المرور على الطرق، توفي اثنان في حوادث متصلة بالسلامة خلال سفر خاص، وقضى أحدهما في حادث طيران.

الأمر الذي يفسر عادةً العدد الأكبر من الحوادث التي تصيبهم، فقد تعرّض في عام ٢٠١٦ كل من الموظفين المعيّنين محليا والموظفين دوليا لنسبة مماثلة من الهجمات. ففي عام ٢٠١٦، شكّل الموظفون المعيّنون محليا نسبة ٩٠ في المائة من موظفي الأمم المتحدة الذين قُتلوا. كما أنهم تضرّروا إلى حد أكبر من زملائهم المعيّنين دوليا من أعمال التوقيف والاحتجاز والخطف والاعتداء. بيد أن الموظفين الدوليين تضرّروا إلى حد أكبر من الموظفين المعيّنين محليا من أعمال السطو واقتحام أماكن الإقامة والتخويف والمضايقة والسرقة. ويتعين على الأمم المتحدة اتباع نهج على نطاق المنظومة من أجل دعم الاحتياجات المحددة للموظفين المعيّنين محليا.

٣ - أثر البيئة الأمنية العالمية على برامج الأمم المتحدة

٢٨ - تشكل البيئة الأمنية المخفوفة بالمخاطر تحديا لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة بطرق متنوعة. فهي، أولا وقبل كل شيء، تضع ضغوطا شديدة على موظفي الأمم المتحدة الموجودين في مواقع خطرة برفقة أسرهم. وفي السنوات الخمس الماضية، ارتفع عدد مراكز العمل التي لا تسمح باصطحاب أفراد الأسرة بنسبة ٣٠ في المائة تقريبا، في حين ارتفع عدد الأماكن التي يُدفع فيها بدل الخطر بنسبة تفوق ٤٠ في المائة. ويتعين على موظفي الأمم المتحدة إبداء درجة مذهلة من القدرة على التحمل في وقت يكونون فيه عرضة لتحديات مادية وطبية ونفسية-اجتماعية. ويصحّ ذلك بشكل خاص على الموظفين المعيّنين محليا، الذين يكونون، في بعض الحالات، عرضة لأخطار بالغة أثناء عملهم على ضمان استمرارية برامج الأمم المتحدة.

٢٩ - وقد زادت البيئة الأمنية الحالية من التكاليف الأمنية ما زاد بدوره الضغط على الميزانيات المضبوطة بشدة أصلا. ورغم الزيادة المطردة في التمويل المقدم من الجهات المانحة من أجل تقديم المساعدات الإنسانية، المتناسب مع الاحتياجات الإنسانية غير المسبوقة في جميع أنحاء العالم، فلا يزال تمويل الأمن غير كاف. وينبغي اعتبار تمويل الأمن جزءا من تكاليف تنفيذ البرامج، لا إدراجه باعتباره نفقات إدارية، وذلك بغية ضمان توفير موارد أمنية كافية تجعل من الممكن تنفيذ البرامج في بيئات عالية المخاطر الأمنية.

٣٠ - وأخيرا، واستجابةً للبيئة غير الآمنة، من الضروري أن يتبع نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن نهجا مبتكرة وفعالة لإدارة الأمن ونهجا جماعيا. ويتطلب ذلك تعميم مراعاة الأمن ضمن البرامج وانخراطا ثابتا من قبل موظفي ومديري الأمم المتحدة من جميع الرتب في المسائل المتصلة بالأمن. كما يتطلب تحقيق توازن دائم ودقيق بين المخاطر الأمنية والبرامج الحيوية. وما من حل بسيط للبيئة الأمنية المعقدة والدينامية.

٣١ - ورغم هذه التحديات، فإن الأمم المتحدة تجد سبلا لتنفيذ مهامها في أكثر الأماكن خطورة. ففي مناطق النزاع، يتيح نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن تنفيذ البرامج في العواصم والمراكز الإقليمية والمكاتب الميدانية. وفي ليبيا، حيث تعد الأمم المتحدة العدة الآن للعودة الكاملة لأفراد الأمم المتحدة، جرى تيسير أكثر من ٤٠٠ مهمة ميدانية إلى المناطق العالية الخطورة. وفي المناطق النائية التي يكون فيها السكان في أمس الحاجة إلى المساعدة، قام برنامج الأغذية العالمي بإيصال الإمدادات الإنسانية بإلقائها من الجو ووضع آلية للاستجابة السريعة برا وجوا من أجل تقديم المعونة في البيئات غير المستقرة.

دراسة حالة إفرادية ١: العراق

٣٢ - في نهاية عام ٢٠١٦، طُلب إلى الأمم المتحدة تيسير عودة المدنيين إلى المناطق التي كان يسيطر عليها في العراق تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية). وقد قامت الأمم المتحدة وشركاؤها المنفذون بعمليات إنسانية حيوية ونفذت برامج لتحقيق الاستقرار ما أتاح عودة أكثر من ٢٥٠.٠٠٠ مدني. ومع ذلك، لا يزال هناك أكثر من ٨٠٠.٠٠٠ نازح ممن غادروا الموصل بعد العمليات العسكرية التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وبإنشاء خلية للدعم الإنساني في أربيل، نفذت الأمم المتحدة أكثر من ٣٧٠ مهمة ميدانية، شملت ٣١٢ منطقة عالية الخطورة و ٥٨ منطقة شديدة الخطورة في الموصل. وتركز خلية الدعم على توفير الدعم للإجراءات المنقذة للأرواح، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية وجهود تحقيق الاستقرار السريع، والتنسيق مع جهات الاتصال التابعين للحكومة المضيفة، وضبط الأمن في المخيمات ومواقع حالات الطوارئ.

دراسة حالة إفرادية رقم ٢: شمال نيجيريا

٣٣ - كانت الأزمة الإنسانية في شمال شرق نيجيريا من أكبر الأزمات التي وقعت في العالم عام ٢٠١٦ حيث هدد انعدام الأمن والأزمة الغذائية عدة ملايين من الأشخاص. وينتشر الآن ما يزيد على ٥٠٠ موظف من موظفي الأمم المتحدة في مدينة مايدوغوري، وهي بؤرة التوتر الرئيسية، وذلك بغية تقديم الدعم لافتتاح خمسة مراكز للمساعدة الإنسانية في مواقع محيطة بالمدينة. وقد استمر وجود الموظفين من دون انقطاع رغم شنّ هجوم منظم على المدينة في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وتضاعف عدد التفجيرات الانتحارية منذ آذار/مارس. ولم يتسنّ توفير الأمن للعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين تعيّن نشرهم بسرعة إلا عن طريق التمويل المخصص للمساعدة الإنسانية الذي وفر المزيد من خبراء الأمن والمعدات.

جيم - الحوادث الأمنية التي تقع للعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية ولموظفي الأمم المتحدة الآخرين

١ - أثر التهديدات الأمنية على موظفي المساعدة الإنسانية والمنظمات غير الحكومية

٣٤ - في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧، أدت أعمال العنف إلى مصرع ٥١ موظفا من موظفي المنظمات غير الحكومية التي تعمل بتعاون وثيق مع الأمم المتحدة، واختُطف ١٤٥ موظفا آخر، بحسب التقارير الواردة إلى إدارة شؤون السلامة والأمن (انظر المرفق الرابع). وزاد عدد حالات الإصابة بالكوليرا عن الإصابات الـ ٤١ التي وقعت في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

٣٥ - وبحسب التقارير الواردة، أصيب ٧٧ موظفا من موظفي المنظمات غير الحكومية بجرّح نتيجة لأعمال العنف في الفترة المشمولة بالتقرير، وهو عدد أقلّ بقليل من عدد الذين أُصيبوا في الفترة السابقة (٨٢). ويبدو أن هناك تصاعدا مقلقا في الهجمات التي تُشنّ على مركبات المنظمات غير الحكومية، حيث أفاد ٢٥١ فردا عن تعرّض مركباتهم لهجمات، أي بزيادة طفيفة عن الحوادث الـ ٢٣٠ التي أُبلغ عنها في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. بيد أن هذا العدد يكاد أن يكون ضعف عدد الحوادث التي وقعت عام ٢٠١٤ (١٢٩).

٢ - الحوادث الأمنية التي تقع للموظفين المحليين في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

٣٦ - توظّف وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أكثر من ٣٠.٠٠٠ موظف محلي في خمس ميادين عمل وتقدّم مجموعة من خدمات المساعدة الإنسانية إلى ٥,٣ ملايين لاجئ فلسطيني. وفي عام ٢٠١٦، شهدت الأونروا زيادة طفيفة في عدد الموظفين المحليين المتضررين من الحوادث الأمنية (٢٠٥ موظفين مقارنة بـ ١٩٢ موظفاً في عام ٢٠١٥)، مع ارتفاع نسبة الحوادث الناجمة عن التفاعل مع مستفيدين ساخطين (انظر المرفق الخامس). وفي عام ٢٠١٦، وقعت حوادث خطيرة في ميدانين من ميادين العمل الخمسة، أُفيد فيها عن مقتل أربعة موظفين نتيجة أعمال العنف واختفاء موظف واحد. ولم تقع أي وفيات في النصف الأول من عام ٢٠١٧.

٣٧ - والموظفون المحليون في الأونروا غير مشمولين بنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، ولذلك لا تسجل الحوادث الأمنية التي يتعرّضون لها في الإحصاءات الإجمالية الواردة في هذا التقرير. بيد أن عدد الحوادث الأمنية التي تعرّض لها موظفو الأونروا ترد على حدة لاستكمال الوصف الشامل للبيئة الأمنية لعمليات الأمم المتحدة.

٣ - المقارنة مع حفظة السلام

٣٨ - يواجه حفظة السلام^(٥) الذين يخدمون في بعثات الأمم المتحدة، التي غالباً ما تكون في الخطوط الأمامية للنزاع، أنواعاً مماثلة من التهديدات التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة المدنيون. فقد سُجل ما مجموعه ٣١ حالة وفاة في صفوف حفظة السلام في عام ٢٠١٦، وهو عدد الوفيات نفسه المسجل في عام ٢٠١٥. وتضاعف عدد الحوادث تقريباً حيث بلغ ١٨٦ حادثاً في عام ٢٠١٦ مقارنة بعدد الحوادث الـ ٩٧ المسجلة في عام ٢٠١٥. ولذلك، رغم الثبات في عدد القتلى، فإن معدل الإصابات لكل حادثة قد انخفض، في اتجاه مماثل لذلك الذي لوحظ في الفترة المشمولة بهذا التقرير بالنسبة لموظفي الأمم المتحدة المدنيين.

٣٩ - وفي جميع عمليات حفظ السلام البالغ عددها ١٦ عملية، تمثل أخطر التهديدات التي تعترض أمن حفظة السلام في الحوادث المسلحة والأجهزة المتفجرة المرتجلة والألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والهجمات الانتحارية والكائن والنيران غير المباشرة وعمليات الاختطاف.

ثالثاً - تعزيز نظام إدارة الأمن

٤٠ - تسعى إدارة شؤون السلامة والأمن إلى تمكين الأمم المتحدة من الاضطلاع بالبرامج والأنشطة المأذون بها بأمان وكفاءة، بغية مواجهة تحديات العمل في البيئة الأمنية العالمية المعقدة التي لا يمكن التنبؤ بها. وفي عام ٢٠١٧، اتخذت الإدارة تدابير ملموسة لتعزيز إدارة المخاطر الأمنية وتعزيز الدعم المقدم للعمليات الميدانية، وتوثيق التعاون الخارجي والداخلي.

(٥) حفظة السلام هم أفراد قوات الوحدات ووحدات الشرطة المشكلة. وهم غير مشمولين بنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن

ألف - تعزيز قدرة صانعي القرارات الأمنية على إدارة المخاطر الأمنية

١ - تعزيز القرارات المتعلقة بالمخاطر الأمنية

٤١ - يمثّل إطار الأهمية الحيوية للبرامج جانباً رئيسياً من جوانب عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمخاطر الأمنية، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ١٢٩/٧١. ويتيح هذا الإطار اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المخاطر المقبولة، ويمكن من إنجاز برامج الأمم المتحدة الحيوية في بيئات شديدة الخطورة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وافقت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى على إطار الأهمية الحيوية للبرامج المنقح بوصفه سياسة تسري على منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وتطبيقه إلزامي الآن في الظروف التي تتسم بمخاطر أمنية عالية أو عالية جداً. وقد أجرت الأمم المتحدة تقييمات واستعراضات للأهمية الحيوية للبرنامج في ٢٢ بلداً خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢ - تعزيز الدعم المقدم للمسؤولين المكلفين

٤٢ - في عام ٢٠١٦، شارك ١١٠ موظفين من المسؤولين المكلفين، إلى جانب كبار مستشاري الأمن وممثلي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، في خمس حلقات عمل إقليمية لتعزيز فهمهم للسياسات الأمنية ومعالجة الشواغل والتحديات التشغيلية وذلك، برعاية وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن. ونقّحت الإدارة دليل المسؤول المكلف، الذي صدر لأول مرة عام ٢٠١٢ ويقدم المشورة العملية والشاملة والمحدثة إلى المسؤولين المكلفين. وفي عام ٢٠١٦، أكمل ما مجموعه ٦٩٥ ١ موظفاً من موظفي الأمم المتحدة المشاركين في عملية اتخاذ القرارات الأمنية دورة فريق إدارة الأمن عبر الإنترنت.

باء - تعزيز استراتيجيات إدارة المخاطر الأمنية والإطار السياسي لتمكين الأمم المتحدة من القيام بعملها في الميدان

١ - تعزيز إطار سياسات السلامة والأمن

٤٣ - تواصل الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية تعزيز الإطار التنظيمي لتوجيه العمليات الأمنية ودعمها ووضع السياسات واتخاذ القرارات لأجل نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أقرّت الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة الأمن أربع سياسات أمنية وثمانية مبادئ توجيهية. ومن بين هذه الإجراءات، وافقت على إدخال تعديلات على التوجيهات المتعلقة بإدارة المخاطر الأمنية من أجل توضيح اعتماد تدابير إدارة المخاطر الأمنية وتنفيذها والاستعاضة بها عن سياسة المعايير الأمنية الدنيا للعمل.

٤٤ - وبالإضافة إلى ذلك، في حزيران/يونيه ٢٠١٧ أنجزت المنظمات التابعة لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن وضع نهج على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتعزيز السلامة على الطرق. واستناداً إلى برنامج "عقد من العمل من أجل السلامة على الطرق (٢٠١١-٢٠٢٠)" وإلى تعيين المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالسلامة على الطرق وقرار الجمعية العامة ٢٦٠/٧٠، أقرّت الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية استراتيجية شاملة للسلامة على الطرق تنطبق على منظومة الأمم المتحدة بأسرها بدعم من أخصائيين من القطاع الطبي وقطاع إدارة الأساطيل وقطاع الموارد البشرية.

٢ - الاستخدام الفعال لتدابير محددة في مجال إدارة المخاطر الأمنية

٤٥ - في ضوء تزايد الهجمات على مباني الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، يقيّم الأمن المادي لمباني الأمم المتحدة ويعزّز من خلال نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة، بما في ذلك لحماية مقر الأمم المتحدة والمكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية والمحاكم. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت الإدارة ٢٦ تقييما للأمن المادي وقدمت توجيهات عملياتية لـ ٥٩ موقعا محددًا من مواقع الأمم المتحدة. وأقامت الإدارة برنامجين تدريبيين محددين بشأن الأمن المادي، ومن المزمع إقامة برنامج تدريبي ثالث قبل نهاية عام ٢٠١٧، بغية تعزيز المعرفة بمكونات الأمن المادي ونظمه. ويمكن الآن الاطلاع على جميع المعلومات عن هذا الموضوع، بما في ذلك الدروس المستفادة وأفضل الممارسات على شبكة الإنترنت.

٤٦ - وبالإضافة إلى ذلك، استثمر نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة في حماية الحركة على الطرق من خلال اقتناء المركبات المدرعة. وخلال السنوات الخمس الماضية، ضاعفت الإدارة تقريباً أسطول المركبات المدرعة من ٦٣ إلى ١١٤ مركبة في عام ٢٠١٧.

٣ - التدريب

٤٧ - ما زال التدريب الأمني ورفع مستوى الوعي بشأن المسائل المرتبطة بالأمن تديرين بالغي الأهمية في إدارة الأمن بغية تعزيز ثقافة الأمن بين موظفي الأمم المتحدة. وتواصل الإدارة، بالتعاون مع المنظمات التابعة لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، تطوير دورات تدريب لجميع موظفي الأمم المتحدة وفتح دورات دراسية محددة لفنيين في مجال الأمن وصانعي القرارات في مجال الأمن. وتُبذل حالياً جهود لوضع استراتيجية تدريب شاملة. وتقيم الإدارة جميع الاحتياجات التدريبية وتحدد أساليب مبتكرة وفعالة من حيث التكلفة ومستدامة لتلبية الطلب المرتفع على الدورات التدريبية في حدود الموارد المحدودة.

٤٨ - ولا تزال الدورتان الإلزاميتان "أساسيات الأمن في الميدان" و "الأمن المتقدم في الميدان" التدريب الأمني الأساسي المطلوب لجميع موظفي الأمم المتحدة. وفي كل شهر، تُصدر الإدارة ما متوسطه ١٠ ٠٠٠ شهادة تخرج من هاتين الدورتين. وفيما يخص العاملين في بيئات محفوفة بمخاطر كبيرة، يشكل برنامج "نحجا الأمان والأمن في البيئات الميدانية" تدريباً رئيسياً من تدابير إدارة المخاطر. ومنذ بداية هذا البرنامج في عام ٢٠٠٧، تلقى أكثر من ٦٢ ٤٠٠ موظف من موظفي الأمم المتحدة تدريباً من خلال مشاركتهم في ٢ ٣٢٥ دورة تدريبية مقامة في ٦٦ مركز عمل.

٤٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حضر حوالي ٨٨٨ خبيراً من الخبراء الأمنيين برامج تدريب أمني مباشر، وهذه البرامج تقدّم في كثير من الأحيان بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وتلقى ما مجموعه ٨٦٤ موظفاً من موظفي الأمم المتحدة تدريباً للمسعفين على استخدام محتويات حقيبة لوازم الإسعاف الأولي.

٤ - تعزيز القدرة على تقدير المواقف وتحليل التهديدات والمخاطر

٥٠ - لا يزال تحسين الوعي بالأوضاع السائدة في الأمم المتحدة وتحليل التهديدات والمخاطر التي تحيق بها يمثلان أولوية أساسية للإدارة للتصدي لبيئة أمنية سريعة التطور وغير مستقرة. وقد اتخذت الإدارة خطوات محددة لتحسين الخدمات التحليلية المقدمة لنظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٧، بدأت الإدارة، في حدود مواردها الحالية، بتنفيذ مشروع لتوحيد البيانات التي جمعتها

كيانات منظومة الأمم المتحدة لتعزيز التنبؤ الاستراتيجي وعرض البيانات على شكل رسوم توضيحية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، ستشرع الإدارة في مبادرة التدريب الشامل على التحليل الاستراتيجي لتقنيات الإنذار الذي سيركز على الإنذار المبكر وتحليل مشاكل البيئات العنيفة وغير المستقرة لفائدة كبار صانعي القرار. وبغية تحسين جودة التحليل فيما يخص تهديدات بعينها، نشرت الإدارة دليلا إرشاديا عن عملية التحليل الأمني وممارساته، وهو متاح لجميع الموظفين الفنيين في مجال الأمن.

جيم - المرونة والكفاءة في دعم العمليات الميدانية للأمم المتحدة

١ - عمليات النشر السريع وإعادة التنظيم الداخلي

٥١ - واصلت الإدارة استخدام عمليات النشر السريع لتلبية الطلب المتزايد على الحصول على الدعم للعمليات والبرامج على الصعيد العالمي وللاستجابة بسرعة في حالات الأزمات سريعة التطور. وبغية مواجهة حالات الطوارئ والأزمات الأمنية على الصعيد العالمي، وزّعت الإدارة ٥٠ موظفا من الموظفين المتأهبين للنشر على ١٩ بلدا، وذلك لمدة ٥٥٠٠ يوم في عام ٢٠١٦، و ٥١ موظفا من الموظفين المتأهبين للنشر في ١٤ بلدا لمدة ٣٠٠ ٤ يوم في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٧. ويمثل هذا العدد نحو ١٠ أضعاف عدد الموظفين الذين نشروا بموجب إجراءات النشر السريع في عام ٢٠١٤.

٥٢ - وبالنظر إلى أن نطاق عمل الإدارة يمتد إلى أكثر من ١٧٠ بلدا، فهي تستعرض باستمرار توزيع موظفيها لتلبي احتياجات العمليات، مع مراعاة درجة تعقيدها. وفي الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧، أُعيد نذب ٧٢ وظيفة أمنية (بنسبة ٢٤ في المائة من القدرة الميدانية الإجمالية). وتقرر في عام ٢٠١٧، بناء على دراسة شاملة، إجراء ست عمليات إعادة توزيع جديدة، وأوصي باتخاذ تدابير إضافية على المدى المتوسط، منها مواصلة تحويل الوظائف إلى وظائف إقليمية وإنشاء وظائف وطنية لموظفي الأمن. وعلى الرغم من أن الإدارة نجحت حتى الآن في تلبية الطلب المتزايد والتصدي للأزمات بفضل الكفاءة والمرونة، فإن تزايد الطلب يفوق بكثير الموارد الحالية، وبالتالي لا يمكن استمرار هذا الوضع على المدى الطويل.

٢ - إدماج الموارد الأمنية للأمانة العامة

٥٣ - لا يزال إدماج الموارد الأمنية للأمانة العامة يحظى بأولوية قصوى، وأحرز بالفعل تقدم كبير في اتجاهه. ويقوم وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن، الذي يتولى المسؤولية الإدارية الرئيسية عن موظفي عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وعن سلامتهم وأمنهم، بوضع مقاييس ومعايير لجميع عمليات الأمانة العامة المتعلقة بالسلامة والأمن. وتُبذل الجهود لتيسير إقامة شبكة متكاملة للوظائف الأمنية، يخضع فيها جميع موظفي السلامة والأمن في الأمانة العامة لنفس الإطار السياسي والإداري. وأنجزت خطوات هامة في هذا الاتجاه منها وضع مبادئ توجيهية وإرشادات مشتركة بين الإدارات بشأن الرقابة والإدارة التشغيلية لخدمات الحماية في آذار/مارس ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، أجرت الإدارة استعراضا للسياسات والإجراءات المتعلقة بخدمات الحماية لضمان إدماج موظفي الحماية وعمليات الحماية بسلاسة. ومن المتوقع أن يكتمل برنامج الإدماج في أوائل عام ٢٠١٨.

٣ - استراتيجية الموارد البشرية الخاصة بموظفي الأمن

٥٤ - تمشيا مع الإصلاح الإداري الذي يقوده الأمين العام، أطلقت الإدارة استراتيجية الموارد البشرية الخاصة بها في تموز/يوليه ٢٠١٧. وتضع هذه الاستراتيجية الخطوط العريضة للخطة التي ستتبعها الإدارة من أجل مواصلة تعزيز قدرة الإدارة الأمنية من خلال تحسين مهارات قوتها العاملة وخبراتها لتناسب مع البيئة الأمنية المتغيرة، وتكفل الفعالية والكفاءة في الوقت نفسه. وتسلب الاستراتيجية الضوء على الثقافة والقيم التنظيمية التي تستند إليها الإدارة وقوتها العاملة، والمسارات الوظيفية المتاحة، والمهارات الأساسية اللازمة لكل رتبة من رتب الموظفين وكل فئة من فئاتهم، والتدابير المطبقة لدعم التطوير المهني للموظفين في الإدارة.

٤ - تعزيز التقييم وأفضل الممارسات والامتثال

٥٥ - في عام ٢٠١٦، وضعت الإدارة توجيهات جديدة بشأن استخلاص الدروس المستفادة وأفضل الممارسات وإتاحتها لجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وأصدرت الإدارة دراسات حالات إفرادية عن الدروس المستفادة من عمليات الحماية لمسؤولين غير تابعين للأمم المتحدة وإدارة الأزمات في بيئات البعثات المتكاملة.

٥٦ - وأنشأت الإدارة أيضا إطارا للتقييم يستند إلى القواعد والمعايير التي أصدرها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم^(٦) وأجرت ثلاثة تقييمات للبرامج الأمنية للأمم المتحدة، حددت من خلالها المشاكل وقدمت توصيات لتحسين العمليات والنتائج.

٥٧ - وإذ تدرك الإدارة أن الامتثال للسياسات الأمنية شرط أساسي لتحقيق الكفاءة في منظومة إدارة الأمن، فإنها تدعو جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى ضمان الامتثال للقرارات الأمنية. كما تقوم الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية حاليا بوضع سياسة شاملة لإيجاد نظام فعال لإدارة الامتثال.

دال - مدّ جسور التعاون الخارجي وتعزيز التنسيق الداخلي

١ - تحسين التعاون الأمني بين الأمم المتحدة والحكومات المضيفة

٥٨ - ما برحت العلاقات البناءة والتواصل البناء مع الحكومات المضيفة من العناصر الرئيسية في نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة بالنظر إلى المسؤولية الرئيسية التي تتحملها الحكومات المضيفة فيما يتعلق بتوفير الأمن والحماية لموظفي الأمم المتحدة ومبانيها وأصولها. والتقى وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن بسلطات الحكومة المضيفة لضمان التعاون الوثيق من خلال تبادل التحليلات المتعلقة بتقدير الموقف والتهديدات والمخاطر، وتنسيق تدابير الوقاية والتخفيف من المخاطر، وإدارة الأزمات الأمنية. ولضمان أمن مقر الأمم المتحدة والمكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية والمحاكم، تقوم الإدارة بالتنسيق الوثيق مع سلطات البلد المضيف لتوفير الحماية لهذه الأماكن. ونسقت الإدارة ٢٥٧ حدثا

(٦) فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم هو شبكة مشتركة بين الوكالات للتواصل بين وحدات التقييم في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات المرتبطة بها.

خاصا خارج مباني الأمم المتحدة وكفلت الأمن والسلامة لأكثر من ١٧٧ ٠٠٠ مشارك في تلك الأحداث بالتنسيق الوثيق مع سلطات الحكومة المضيفة.

٢ - مكافحة الإفلات من العقاب وتشجيع احترام حقوق الإنسان لموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وامتيازاتهم وحصاناتهم

٥٩ - واصلت الأمم المتحدة بذل كل جهد ممكن لإشراك الحكومات المضيفة في حماية موظفي الأمم المتحدة المنشورين في أراضيها وكفالة احترام امتيازات موظفي الأمم المتحدة وحصاناتهم. وتواصل المنظمة تشجيع الدول الأعضاء على التقيد بالصكوك الدولية ذات الصلة. وحتى الآن، أصبحت ٩٣ دولة أطرافاً في اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها لعام ١٩٩٤ والبروتوكول الاختياري الملحق بها لعام ٢٠٠٥. وبالإضافة إلى ذلك، زار وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن ٢١ بلداً وعقد اجتماعات مع السلطات الأمنية المعنية. وتعمل الإدارة على استكشاف السبل الكفيلة بمواصلة تعزيز التعاون مع الدول الأعضاء بشأن حماية موظفي الأمم المتحدة.

٦٠ - وفي عام ٢٠١٧، قامت إدارة شؤون السلامة والأمن، بالتعاون مع الإدارات والمكاتب الأخرى بالأمانة العامة، بوضع اللمسات الأخيرة على الآلية الداخلية المنشأة من أجل إجراء المتابعة مع الحكومات المضيفة بشأن حالة التحقيقات في وفيات موظفي الأمم المتحدة الناجمة عن أعمال عنف. ومن المتوقع أن يبدأ العمل بنظام السجلات الخاصة بضحايا العنف بنهاية عام ٢٠١٧.

٦١ - وأخيراً، تواصل الإدارة تعزيز وعي الموظفين المهنيين العاملين في مجال الأمن بمبادئ وسياسات حقوق الإنسان، بالتعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٣ - تعزيز الشراكات مع المنظمات غير الحكومية

٦٢ - تعزز الأمم المتحدة الشراكة والتعاون مع شبكات المنظمات غير الحكومية من خلال تنفيذ الإطار المنقح المعروف باسم "معا من أجل إنقاذ الأرواح". وتضاعف عدد المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والمنظمات الأخرى الشريكة التي لها في المقر منسقون معنيون بهذا الإطار منذ عام ٢٠١٣ حتى أصبح عددها ١٥٠ منظمة في الوقت الحالي. ولتعزيز فهم الإطار وزيادة التعريف به وزيادة التواصل بشأنه، يتعاون المنسقون التابعون للأمم المتحدة وشبكات المنظمات غير الحكومية بشكل وثيق في معالجة المسائل القطرية الشائعة. وقاد ممثل لشبكات المنظمات غير الحكومية جلسة ممتدة بشأن هذا الإطار في حلقة العمل التي عُقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٧ لجميع رؤساء ضباط الأمن في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية. ووسعت الإدارة نطاق مشاركة مديري الأمن بالمنظمات غير الحكومية في برنامج الأمم المتحدة لاعتماد الموظفين المهنيين الأمنيين.

٦٣ - ويسرت التحسينات في التعاون وتبادل المعلومات تقديم الدعم للمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المساعدة في نقل الموظفين وإجلالهم الطبي، متى كان ذلك ممكناً. ويجري حالياً تنفيذ مبادرات أخرى لتعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية، منها تدريب المسؤولين المعنيين.

هاء - التركيز على الموظفين

١ - واجب العناية

٦٤ - عقب قيام الفريق العامل المعني بواجب العناية، الذي يرأسه وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن، بتقديم تقريره النهائي وتوصياته في عام ٢٠١٦، أنشأت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى فرقة عمل على نطاق المنظومة للإشراف على تنفيذ الإجراءات الموصى بها. وتشمل التدابير الموصى بها لتعزيز واجب رعاية موظفي الأمم المتحدة تزويد الموظفين بمجموعات المواد اللازمة قبل النشر، وتدريب ودعم المديرين العاملين في بيئات شديدة الخطورة، ووضع معايير لظروف العمل والمعيشة للموظفين العاملين في بيئات شديدة الخطورة، وتعزيز خدمات الرعاية الطبية والنفسية الاجتماعية، وتحسين الاتصالات.

٢ - الاستجابة للحوادث الخطيرة

٦٥ - نتيجة للاعتداءات الموجهة ضد موظفي الأمم المتحدة أثناء تنفيذهم للبرامج في بيئات شديدة الخطورة، زاد عدد الأفراد المعرضين للإجهاد والإجهاد الناجم عن صدمة عصبية. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧، قامت الإدارة، بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بتقديم الدعم النفسي والاجتماعي فيما يتعلق بـ ١٠٧ حوادث، منها حوادث تنطوي على احتجاج رهائن، وقدمت ٦٢٩٣ جلسة توجيهية في ٣٠ بلداً. وأدى ضعف الموارد إلى انخفاض الخدمات النفسية-الاجتماعية، حيث قُدمت هذه الخدمات إلى ١٢١٤٣ موظفاً في الفترة المشمولة بالتقرير، مقارنة بـ ١٦١٣٤ موظفاً في الفترة السابقة. وفي الوقت نفسه، تواصلت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ممارسة واجب العناية في توفير الدعم للأفراد المتأثرين بالحوادث الخطيرة.

٦٦ - وعلاوة على ذلك، يوفر نظام التصاريح الأمنية للسفر قائمة بأسماء جميع موظفي الأمم المتحدة القائمين برحلات سفر، مما يتيح للمنظمات المشاركة في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن أن تضطلع بمسؤولياتها المتعلقة بواجب العناية عن طريق الاتصال بالموظفين الذين يحتفل أن يكونوا قد تضرروا من الحوادث الأمنية. وفي عام ٢٠١٦، منحت التصاريح الأمنية لأكثر من ثلاثة ملايين رحلة سفر (نحو ٢٥٠.٠٠٠ تصريح شهرياً).

٣ - تشجيع مراعاة المنظور الجنساني وشمول الجميع

٦٧ - تلتزم الأمم المتحدة بمعالجة التحديات الأمنية التي تواجه جميع موظفيها، بما في ذلك المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين. وفي عام ٢٠١٦، أصدرت سياسة نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة المتعلقة بمراعاة الاعتبارات الجنسانية في جميع جوانب إدارة المخاطر الأمنية، وصدرت مبادئ توجيهية بشأن التصدي للحوادث الأمنية القائمة على نوع الجنس. وعلاوة على ذلك، اشتركت الإدارة مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ دورة لتدريب المديرين بشأن التوعية الأمنية للنساء في أكثر من ٢٠ بلداً في عام ٢٠١٧.

رابعاً - التحديات الاستراتيجية

٦٨ - حققت إدارة شؤون السلامة والأمن، منذ إنشائها في عام ٢٠٠٥، تقدماً كبيراً في تعزيز نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة، بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن إنجاز عمليات الأمم المتحدة في بيئة أمنية متزايدة التعقيد لا يزال يشكل تحدياً كبيراً. وعلى الرغم من أن عدد الوفيات الناجمة عن الهجمات العنيفة أو الحوادث الأخرى المتصلة بالسلامة كان أقل في عام ٢٠١٦ مما كان عليه في عام ٢٠١٥، فإن التغيرات السريعة في البيئة الأمنية والطلبات المتزايدة على الدعم الأمني تستنزف الموارد الحالية بصورة متزايدة.

٦٩ - وبغية إنجاز المزيد من العمل في حدود الموارد المتوافرة حالياً، خطت المنظمة خطوات واسعة في تكيف وصقل نهجها الاستراتيجية للاستجابة بفعالية للبيئة الأمنية العالمية المتغيرة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ركزت الأولويات الاستراتيجية للإدارة على إعادة تنظيم الموارد، وتخطيط القوى العاملة، وتحسين أساليب العمل، واستعراض ترتيبات التمويل. ولبلوغ أعلى مستوى من الفعالية والكفاءة في استخدام موارد المنظمة في مجال السلامة والأمن، حددت الإدارة عدداً من المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك إدماج الموارد الأمنية للأمانة العامة، وإعادة تنظيم الموارد العملياتية الأمنية، وتنفيذ الإطار الاستراتيجي للموارد البشرية الخاص بالإدارة، وتقديم التدريب الأمني، وتحسين استخدام التكنولوجيا والابتكارات، وإعادة تنشيط الصندوق الاستئماني لأمن موظفي منظومة الأمم المتحدة.

٧٠ - بينما تواصل الإدارة استعراض وتحسين إدارتها للموارد، ثمة حاجة مستمرة إلى كفاءة توفير الموارد الكافية التي تتناسب مع المتطلبات الأمنية المتزايدة لتمكينها من القيام بالعمليات المقررة. ورغم أن الإدارة تيسر القيام بهذه العمليات، بما في ذلك الأنشطة الإنسانية، من خلال ما تقدمه من خدمات إلى نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، لم تحدث زيادة في التمويل الأمني تتناسب مع حجم العمليات، مقارنة بالزيادات الكبيرة في تمويل البرامج الإنسانية المنقذة للحياة.

٧١ - وستواصل الإدارة، بالتعاون مع مؤسسات نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، العمل مع الدول الأعضاء لضمان توفير موارد كافية ويمكن التنبؤ بها استجابة للاحتياجات المتزايدة المتصلة بالأمن. وتشجع المنظمة جميع الدول الأعضاء على تمويل الأمن في إطار تغطية تكلفة إنجاز البرامج والمساهمة في الصندوق الاستئماني بغية دعم الجهود التي تبذلها إدارة شؤون السلامة والأمن للوفاء بولايتها.

خامساً - ملاحظات وتوصيات

٧٢ - لا يوجد أي مؤشر على انخفاض حدة انعدام الأمن على الصعيد العالمي على المدى القريب والمتوسط. وفي خضم النزاعات المسلحة وعدم استقرار الأوضاع الأمنية المخوفة بتهديدات ومخاطر معقدة، يواصل موظفو الأمم المتحدة المخاطرة بحياتهم وسلامتهم في سبيل تنفيذ ولايات الأمم المتحدة في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والسلام والأمن. ومازال المجتمع الدولي يدعو الأمم المتحدة إلى أن تكون حاضرة في أخطر الأماكن في العالم. ونظراً لولاية الأمم المتحدة المتمثلة في تنفيذ برامج في بيئات مليئة بتحديات غير مسبقة، فإنها تتعرض لضغوط متزايدة على مواردها المنهكة لحماية موظفيها ومنشأتها في جميع أنحاء العالم.

٧٣ - وفي الأشهر الثمانية عشر الماضية، لقي ٢٨ من موظفي الأمم المتحدة وأكثر من ٥١ من موظفي المنظمات الإنسانية غير الحكومية حتفهم أثناء تنفيذ برامج لإنقاذ أرواح أشد الفئات ضعفاً. وأشعر بعميق الحزن إزاء حالات الوفاة هذه، وأود أن أعرب عن خالص التعازي لأسر أولئك الأفراد. وأدين بأشد العبارات جميع أشكال الجريمة والعنف التي ارتكبت ضد أفراد الأمم المتحدة. ويظل ضمان سلامة وأمن أفراد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مقدمة أولوياتي. وفي الوقت نفسه، تواصل المنظمة إعادة النظر في استراتيجياتها المتعلقة بإدارة الأمن، واتخذت نهجاً مبتكرة متعددة الأبعاد تتطلب دعماً متواصلًا من جميع الدول الأعضاء.

٧٤ - وتشكل الزيادة في الهجمات المباشرة التي تستهدف الأمم المتحدة مصدر قلق بالغ. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعرضت منشآت الأمم المتحدة ومركباتها لـ ٢٩٣ هجوماً مباشراً. وارتفع عدد الهجمات على مباني الأمم المتحدة مرة أخرى إلى ٥٦ هجوماً في عام ٢٠١٦، مما يجعله أسوأ عام يسجل فيه وقوع هجمات من هذا القبيل. وعلاوة على ذلك، تعرض الموظفون المعينون محلياً والموظفات بوجه خاص لأنواع معينة من حوادث الأمن والسلامة. وتستحق الزيادة المطردة في عدد الحوادث الجنسانية المبلغ عنها ضد موظفات الأمم المتحدة اهتماماً خاصاً. ومن واجب المنظمة أن تقدم الدعم لأشد الفئات تعرضاً للمخاطر الأمنية وتحمل مسؤولية خاصة تجاه موظفيها المعينين محلياً.

٧٥ - غير أن عدد الوفيات الناجمة عن الهجمات العنيفة أو الحوادث الأخرى المتصلة بالسلامة قد انخفض عن عدد الوفيات التي وقعت في السنوات السابقة. ويشير ذلك إلى الفعالية العامة لبرامج الأمم المتحدة المتعلقة بالسلامة والأمن، بما في ذلك إدارة المخاطر الأمنية والتدريب والسياسات والعمليات.

٧٦ - ولا يمكن أن تستمر هذه التطورات الإيجابية، التي تحققت بالرغم من وجود بيئة أمنية متزايدة الصعوبة، إلا من خلال توفير موارد كافية ويمكن التنبؤ بها لتنفيذ برامج الأمم المتحدة وعملياتها الأمنية. فالأمن جزء لا يتجزأ من جميع برامج الأمم المتحدة، وليس مجرد بند في التكاليف الإدارية. ويجب أن يندرج الأمن تحت بند تكاليف تنفيذ البرامج في إطار التمويل البرنامجي والتمويل المقدم من الجهات المانحة على نحو يعكس المخاطر الأمنية ذات الصلة.

٧٧ - وفي الوقت نفسه، تواصل المنظمة إعادة مواءمة مواردها، بوسائل تشمل إدماج الموارد الأمنية للأمانة العامة تحت سلطة وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن، وبالتعاون مع الإدارات المعنية في الأمانة العامة. وإن استمرار الدعم المقدم من الدول الأعضاء أمر حيوي بالنسبة لجهود الإدماج تلك.

٧٨ - وإن حماية موظفي الأمم المتحدة وموظفي المساعدة الإنسانية مسؤولية جماعية تقع على عاتق المجتمع الدولي. وأهيب بالدول الأعضاء أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني وأمنهم. ومن الضروري أن تحترم جميع الجهات الفاعلة حرمة مباني الأمم المتحدة؛ فهذا أمر ضروري لاستمرار عمليات الأمم المتحدة وتنفيذها بنجاح. وإنه لمن نافلة القول التأكيد على المسؤولية الرئيسية للحكومات المضيفة عن حماية موظفي الأمم المتحدة وموظفي المساعدة الإنسانية، وفقاً للصكوك القانونية الدولية ذات الصلة.

٧٩ - وما زال الإفلات من العقاب في حالات الجرائم المرتكبة ضد موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني يشكل مصدر قلق بالغ. لذا فإن الحكومات المضيفة وسلطاتها الوطنية المعنية مدعوة إلى اتخاذ إجراءات كافية في الوقت المناسب لتقديم مرتكبي الجرائم الذين اقترفوا جرائم ضد موظفي الأمم المتحدة وموظفي المساعدة الإنسانية إلى العدالة. وتعتمد الأمم المتحدة على الدول الأعضاء لتحقيق في جميع الجرائم وأعمال العنف المرتكبة ضد موظفي الأمم المتحدة في نطاق ولاياتها القضائية. وعلاوة على ذلك، فإنني أحث الدول الأعضاء على اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد جميع عمليات الاعتقال والاحتجاز غير القانونية أو عرقلة حرية حركة أفراد الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني.

٨٠ - وأود أن أوصي الجمعية العامة بأن تبقى مسألة سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم قيد نظرها، وأن تواصل تقديم الدعم الكامل لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

المرفق الأول

موظفو الأمم المتحدة الذين تضرروا من حوادث متعلقة بالسلامة والأمن

فئة الحوادث المتعلقة بالسلامة والأمن							٢٠١٧ (الأشهر الستة الأولى)
٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٧ (الأشهر الستة الأولى)
٢٦	١٩	١٨	١٥	٢٣	١٠	٤	الوفيات الناجمة عن أعمال العنف
٤٤	١٥	١٠	١٥	١٦	١١	٣	الوفيات الناجمة عن حوادث متعلقة بالسلامة
١٤٥	١١٢	٨٢	٦٥	٩٩	٧٠	٢٩	الإصابات الناجمة عن أعمال العنف
١٦٦	٢٠٩	١٤٤	١٠١	١٣٠	٩٣	٥٨	الإصابات الناجمة عن حوادث متعلقة بالسلامة
٢١	٣١	١٧	٦	٢١	٧	٧	الاختطاف
٤١٧	٤٠٨	٣١٤	٥٣٠	٥١١	٣٧٥	٢٣٤	السلب
٢٠	٣١	٢٣	٣٧	٧٢	١٠٥	٧١	اقتحام أماكن السكن
٣١	٤٤	٣٥	١٠٤	٨١	٤٤	٢٤	الاعتداء المشدد
٥	٤	٤	٨	١٢	١٧	١٩	الاعتداء الجنسي
٤١٨	٤٩٣	٣٢٢	٤٣٠	٣٨٠	٣١٦	٢٠٦	السطو على أماكن السكن
٢٢٤	٢٠٩	٨١	١٤٩	٢٢٨	١٥٠	١٣٢	الترهيب
٤٦	٥٢	٢٧	١٤٦	١٧٧	٨١	٦٥	التحرش
١٩٥	١٦٥	١٣٨	١٢٨	٦٩	١٠٢	٥٣	الاعتقال والاحتجاز
١٧٥٨	١٧٩٢	١٢١٥	١٧٣٤	١٨١٩	١٣٨١	٩٠٥	المجموع

المرفق الثاني

الهجمات التي تعرضت لها منشآت الأمم المتحدة ومركباتها الرسمية

٢٠١٧ (الأشهر الستة الأولى)	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	فئة الحوادث الأمنية
٢٢	٥٦	٣٥	٩	الهجمات التي تعرضت لها منشآت الأمم المتحدة
٦٩	١٤٦	١٥٥	٤٥	الهجمات التي تعرضت لها مركبات الأمم المتحدة
٤٤	٩٠	١٠٩	٢٦	اقتحام منشآت الأمم المتحدة
١٣٥	٢٩٢	٢٩٩	٨٠	المجموع

المرفق الثالث

موظفو الأمم المتحدة المدنيين الذين تضرّروا من حوادث أمنية في عام ٢٠١٦

فئة الحوادث الأمنية	عدد الموظفين المتضررين	الموظفون المدنيون دوليا	الموظفون محليا	الذكور	الإناث	عدد البلدان	ظروف الحوادث الأمنية
الوفيات الناجمة عن أعمال العنف	١٠	١	٩	٨	٢	٥	النزاع المسلح (٢)؛ الإرهاب (٣)؛ الجريمة (٥)
الوفيات الناجمة عن حوادث متعلقة بالسلامة	١١	٢	٩	٩	٢	٩	حوادث المرور على الطرق (٩)؛ الحوادث الأخرى المتعلقة بالسلامة (٢)
الإصابات الناجمة عن أعمال العنف	٧٠	٢٤	٤٦	٥١	١٩	٢٢	النزاع المسلح (١)؛ الإرهاب (٢٢)؛ الجريمة (٤٦)؛ القتل المدني (١)
الإصابات الناجمة عن حوادث متعلقة بالسلامة	٩٣	٣٣	٦٠	٥٤	٣٩	٤٣	حوادث المرور على الطرق (٨٦)؛ الحوادث الأخرى المتعلقة بالسلامة (٧)
الاختطاف ^(١)	٧	٢	٥	٧	صفر	٥	أفراج عن جميع الأفراد التابعين للأمم المتحدة
السلب ^(ب)	٣٧٥	١٥٧	٢١٨	١٧٩	١٩٦	٤٦	
اقتحام أماكن السكن ^(ج)	١٠٥	٥٨	٤٧	٥٨	٤٧	٢٨	
الاعتداء المشدد ^(د)	٤٤	٢	٤٢	٤٢	٢	١٧	
الاعتداء الجنسي	١٧	٧	١٠	٥	١٢	١٢	
السطو ^(هـ)	٣١٦	١٠١	٢١٥	٢١٩	٩٧	٦٤	
الترهيب ^(و)	١٥٠	٤٣	١٠٧	٨٨	٦٢	٤٤	
التحرش ^(ز)	٨١	٣٨	٤٣	٥٢	٢٩	٢٩	
الاعتقال والاحتجاز	١٠٢	٦	٩٦	٩٣	٩	٢١	
المجموع	٣٨١١	٤٧٤	٩٠٧	٨٦٥	٥١٦		

- (أ) عمل مقيد للحرية تقوم به جهات من غير الدول من خلال استعمال القوة أو التهديد باستعمالها أو من خلال الإغواء الاحتياطي، بما في ذلك أخذ الرهائن واشتراط تحقيق مطالب معينة لإخلاء سبيلهم.
- (ب) فعل أو حالة استيلاء على ممتلكات بصورة غير مشروعة عن طريق استعمال العنف أو التهديد باستعمال العنف.
- (ج) الدخول إلى المنازل عنوة بلا إذن بنية ارتكاب جناية أو جريمة وهو عمل يصير مشددا بفعل استعمال القوة و/أو الاعتداء الجسدي.
- (د) عمل غير مشروع يضع الأفراد، بدون موافقتهم، في حالة خوف من تعرضهم فورا لأذى جسدي أو للضرب.
- (هـ) الدخول إلى المنازل عنوة بلا إذن بنية ارتكاب جناية أو جريمة.
- (و) فعل الترهيب أو التخويف أو فعل الردع عن طريق التهديد.
- (ز) فعل القيام بأعمال منتظمة و/أو مستمرة وغير مرغوبة ومزعجة لا تحقق أي غرض مشروع وتسبب حالة ضيق انفعالي شديد.
- (ح) فعل تقوم به أطراف من الدول.

المرفق الرابع

الحوادث الأمنية التي تضرر منها موظفو المنظمات غير الحكومية، طبقاً لما أُبلغت به إدارة شؤون السلامة والأمن

عدد الموظفين المتضررين			فئة الحوادث الأمنية
١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ - ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ - ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧	٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦	٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥	
٥١	٤١	٩٢	الموظفون الذين لقوا حتفهم نتيجة أعمال عنف
٧٧	٨٢	٨٤	الموظفون الذين أصيبوا نتيجة أعمال عنف
١٤٥	٤٧	١٦٧	الموظفون الذين اختطفوا
١٧	٢٣	٤٣	الهجمات المسلحة على المنشآت
١٢٨	٢١٨	٧١	اقتحام المنشآت
٢٥١	٢٣٠	١٢٩	الهجمات المسلحة على المركبات
(أ)	(أ)	٤٥	المركبات المفقودة
(أ)	(أ)	(أ)	حوادث خطيرة أخرى غير محددة
٦٦٩	٦٤١	٦٣١	المجموع

(أ) غير مسجلة سابقاً.

المرفق الخامس

الحوادث الأمنية التي تقع للموظفين المحليين في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

عدد الموظفين المحليين المتضررين			فئة الحوادث الأمنية
٢٠١٧ عام	٢٠١٦	٢٠١٥	
صفر	٤	صفر	الوفيات الناجمة عن أعمال عنف
صفر	صفر	صفر	الوفيات الناجمة عن حوادث متعلقة بالسلامة
٣	٨	١٥	الإصابات الناجمة عن أعمال عنف
صفر	٢	٦	الإصابات الناجمة عن حوادث متعلقة بالسلامة
صفر	صفر	٣	الاختطاف
٤	١١	٩	السلب
...	...	١	اقتحام أماكن السكن
٢٩	٣٥	٢٨	الاعتداء المشدد
صفر	٢	٢	الاعتداء الجنسي
...	...	صفر	السطو على أماكن السكن
٥٠	٧٥	٧٥	الترهيب
٤	٢	٥	التحرش
١٠	٢٦	٣٠	الاعتقال والاحتجاز
صفر	١	صفر	الموظفون المفقودون
١	٥	(أ)	السرقه
١	صفر	(أ)	الحريق عمدا
صفر	٣	(أ)	الحرائق
٢	٨	(أ)	النزاع المسلح
١	صفر	(أ)	المتفجرات من مخلفات الحرب
١	٤	(أ)	التخريب
١	٦	(أ)	حوادث المرور على الطرق
صفر	١	(أ)	اقتحام منشآت الأمم المتحدة
صفر	١٢	(أ)	حوادث أخرى
١١٢	٢٠٥	١٩٢	المجموع

(أ) غير مسجلة سابقا.